الأمم المتحدة

DP/2018/24

Distr.: General
23 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨
٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
التقييم

رد الإدارة على تقييم خدمات التمويل المجمَّع المشترك بين الوكالات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السياق والخلفية

١ - يرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بالتقييم، ويقرّان بأنه أجري في وقت مناسب، في الوقت الذي تمر فيه كل من الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي بعملية إصلاح مرتبطة بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أبرز الأمين العام أن زيادة تمويل الجهات المانحة من خلال الصناديق المشتركة، وفعالية برامج الأمم المتحدة التي تدعمها الصناديق المشتركة، أمر بالغ الأهمية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتنطوي عملية الإصلاح على آثار مباشرة على نظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعلى الدور الذي سيضطلع به المنسقون المقيمون لتمكينهم من التمويل المجمَّع المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة.

٢ - يشكل التمويل المجمَّع المشترك بين الوكالات أحد المسارات الرئيسية لصناديق الأمم المتحدة غير الأساسية. وهو مصمم لدعم نطاق برنامجي وإطار نتائج محدَدين بوضوح من خلال مساهمات مقدمة من ممولين متعددين، يديرها أحد مديري صندوق الأمم المتحدة، مع مخصصات مالية مقدمة من إحدى اللجان التوجيهية بقيادة الأمم المتحدة. وما إن يُتخذ قرار بتقديم مخصصات مالية، حتى تُحوّل الأموال إلى كيان الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ برنامج معين. ويعد مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣ ويستضيفه البرنامج الإنمائي؛ مركزَ خبرةٍ يضطلع بتصميم وإدارة آلية التمويل المجمَّع المشترك لمنظومة الأمم المتحدة. وتضم محفظة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء أكثر من ١٥٠ صندوقاً مجمعاً يعمل في نطاق واسع من السياقات وعلى مستويات جيوسياسية مختلفة - عالمية

18-13825 (A) 220818 230818

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإقليمية ووطنية ودون وطنية. وتضم المحفظة أكثر من ٥٠ منظمة مشاركة وأكثر من ١٠٠ جهة مساهمة تعمل في أكثر من ١٠٠ بلد، بودائع مجمعة تزيد على ١٠ بلايين دولار. ولم يتم تقييم الخدمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مستقل في السابق.

٣ - وغطى التقييم الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. ويشمل ردّ إدارة البرنامج الإنمائي (انظر المرفق) إجراءات رئيسية عملية ومقيدة بفترة زمنية محددة تستند إلى العمل الجاري، وتحدد الأطراف المسؤولة عن هذه الإجراءات.

٤ - وتدرك إدارة البرنامج الإنمائي أن التقييم اعتمد على أساليب مختلطة وعلى مجموعة متنوعة من مصادر البيانات، بما في ذلك الاستعراض المكتبي، والمحفظة المالية وتحليل الاتجاهات، والزيارات الميدانية إلى ١٩ بلدا، والمقابلات ومناقشات فريق التركيز مع موظفي وكالات الأمم المتحدة، وممثلي الجهات المانحة، والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، والموظفين الرئيسيين في مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء؛ واستبيان رضا العملاء.

النتائج والاستنتاجات

٥ - ترحب إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بالتقييم ويوافقان على النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها وتوصياته التي ستؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب. ووفقاً لسياسة التقييم، ستتاح تحديثات منتظمة بشأن حالة تنفيذ استجابة الإدارة علناً في مركز موارد التقييم.

٦ - ووجد البرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية أن النتائج والاستنتاجات الواردة في التقييم مشجعة ومفيدة. ويقدّر البرنامج الإنمائي على وجه الخصوص النتيجة ٥، التي تنص على أن ''خدمة الوكيل الإداري التي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية تحظى بتقدير عال من قبل الجهات المانحة والوكالات على حد سواء. وأُثني على مكتب الصناديق الاستئمانية وموظفيه على المهنية التي يتصفون بها والتي تركّز على العملاء والدعم الذي قدموه من أجل تصميم صناديق جديدة. وتقرّ الجهات المانحة والمنظمات بقيمة العمل الذي قام به المكتب لتوحيد مختلف الاتفاقات المستخدمة في التمويل المشترك، فضلاً عن تقديم التقارير المالية المعيارية ...''[(١)].

٧ - يسرّ إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء أن تلاحظ الاستنتاج الإيجابي للتقييم المتعلق بقيمة الصناديق المشتركة للأمم المتحدة (الاستنتاج ١). وينص الاستنتاج بأن ''التمويل المشترك أصبح آلية راسخة خلال العقد الماضي''، وأن ''زيادة حجم تمويل الجهات المانحة من خلال الصناديق المشتركة، وفعالية برامج الأمم المتحدة التي تدعمها الصناديق المجمعة، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''.

٨ - تقدّر إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية الاستنتاج الإيجابي بشأن فعالية وكفاءة المكتب في توفير الخدمات المتصلة بالتمويل المختلط لشركائه (الاستنتاج ٢). وبشكل خاص، ينص التقييم بأن ''مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء هو آلية على نطاق المنظومة تدير صناديق الأمم المتحدة المختلطة. [...] ويحظى بتقدير كبير من قبل الجهات المانحة والوكالات لقدرته القوية على إدارة الصناديق، ومصداقيته العالية في جمع وتقديم ''أفضل الممارسات''، ووضع معايير

(١) DP/2018/23، الفقرة ٣٠.

للوكالات الأخرى التي تقدم خدمات الوكيل الإداري. وتقرّ به معظم الجهات المانحة والمنظمات المشاركة على أنه الخيار المفضل كوكيل إداري''.

٩ - كما ترحب إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية بالاستنتاج القائل بأن جدار الحماية بين إدارته كوكيل إداري، والبرنامج الإنمائي كمنظمة مشتركة تابعة للأمم المتحدة، يعمل كما ينبغي.

١٠ - تدعم إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية أهمية تصميم الصندوق العالية الجودة والتنفيذ القائم على أساس النتائج لضمان إدارة قوية تستند إلى النتائج على مستوى الصندوق. وفي إطار الدور المنوط به، يتمتع المكتب بعملية تصميم وتقييم قوية للصناديق لكفالة تصميم الأموال بشكل جيد قبل أن تقبل دور الوكيل الإداري، بما في ذلك مديري حوافظ المكتب ذوي الخبرة الإدارية الواسعة والموضوعية القائمة على النتائج. بيد أن إدارة المكتب ترغب في إبراز أن يكون، بموجب بروتوكول الوكيل الإداري، مقدمو الصناديق، مثل المنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين للأموال على المستوى القطري ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة الرئيسية أو الرائدة في الصناديق العالمية، مسؤولين عن توظيف خبراتهم في مجال وضع برامج جوهرية وفي السياق من أجل الريادة الفنية في تطوير نظرية التغيير وإطار النتائج.

١١ - تلتزم إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية بالشفافية ويسرها أن تلاحظ أن المعلومات المتعلقة بجميع الصناديق التابعة للمكتب التي يتم رسملتها متاحة على بوابة مكتب الصناديق الاستئمانية. ويلتزم المكتب بضمان تهيئة بوابة الجيل التالي (''البوابة ٢,٠'') بطريقة يمكن من خلالها عرض وتقديم المعلومات المتعلقة بالنتائج على مستوى الصندوق والمشاريع، بشكل أفضل، بما في ذلك ربط التدفقات المالية للأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط والإبلاغ على مستوى الصندوق التابع لمكتب الصناديق الاستئمانية وعلى مستوى المشاريع. وسوف يستكشف المكتب سبلاً أخرى لتوسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بصناديق التمويل المشتركة العالمية الجديدة التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة، وتعزيز الاتصالات من خلال البوابة ٢,٠، بما في ذلك تلبية معايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

١٢ - تحيط إدارة البرنامج الإنمائي علما بالاستنتاج المتعلق بتوفير خدمات الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية. وترى إدارة البرنامج الإنمائي أن بعض النتائج المتعلقة بخدمات الوكيل الإداري تتطلب قدرا أكبر من السياقات حول سبب الصعوبة التي يواجهها البرنامج الإنمائي في تنفيذ المبادئ التوجيهية المطلوبة، التي، كما أشير بحق، تسببت في التأخير في نهاية الأمر.

١٣ - تكرر إدارة البرنامج الإنمائي التأكيد على أهمية دور البرنامج الإنمائي بوصفه الوكيل الإداري للصناديق المشتركة القطرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان. وتلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أنه تم الاتفاق على تقسيم محدّث للعمل بين مكتب الخدمات الإدارية ووحدة الاستجابة للأزمات وتم إبلاغه تنظيمياً اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٤ - نظّم البرنامج الإنمائي حلقة عمل لجماعة الممارسين في نيسان/أبريل ٢٠١٨ كمواصلة لتقديم السياسات والدعم التشغيلي للمكاتب القطرية بشأن كيفية أداء وظيفة الوكيل الإداري. وزودت المشاركين بالأدوات والمعارف الجديدة بشأن كيفية معالجة تحديات محددة في مجال السياسات والتشغيل في سياق بلدانهم مع توقع أن توفر جماعات الممارسين السبيل الكفيلة بإنشاء هياكل دعم أقوى لوظيفة الوكيل الإداري. وكانت النتائج الناجمة عن جماعات الممارسين أكثر مواءمة لوظائف الوكيل الإداري وعكست

فهماً أقوى لكيفية تطبيق المتطلبات والأدوات المؤسسية في سياق وحدة إدارة الوكيل وإعداد فرق الوحدات لمواجهة التحديات المستقبلية. وسيستمر تنفيذ هذه الأدوات والمبادئ التوجيهية والقوالب مع مكتب خدمات الإدارة ووحدة الاستجابة للأزمات كمديرين للعملاء في اتصال متكرر مع المكاتب القطرية لتوفير الدعم والتوجيه اللازمين.

١٥ - ويسر البرنامج الإنمائي أن ينصح المجلس التنفيذي بأن المبادئ التوجيهية المحدّثة واتفاق الطرف المسؤول بشأن وظيفة الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية قد أطلقا على الصعيد العالمي في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتم تحديث سياسات وإجراءات البرنامج والعمليات وفقا لذلك. ويتوفر حاليا النموذج القياسي لاتفاقية الطرف المسؤول للصناديق المشتركة القائمة على البلدان باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ولا ينطبق هذا النموذج إلاّ على أنشطة المشروع حيث يعمل البرنامج الإنمائي بصفة وكيل إداري. ويحلّ اتفاق الطرف المسؤول محل اتفاقية مشاركة المشروع المستخدمة سابقاً. ووضعت نسخة مشروحة من اتفاقية الطرف المسؤول لتوضيح بعض الأحكام. وتتوفر جميع نسخ الاتفاقية، بما في ذلك النسخة المشروحة، في برنامج وعمليات السياسات والإجراءات.

١٦ - وبدأ تنفيذ إجراء تشغيلي موحد جديد بشأن إجازة الأدلة التشغيلية القطرية. وتُعرّف هذه الأدلة بشيء من التفصيل أدوار ومسؤوليات البرنامج الإنمائي بصفته وكيلاً إدارياً، مما يؤثر بدوره على مساءلة المنظمة. ولكفالة تقديم الدعم الكامل للمكاتب القطرية لاستعراض هذه الوثيقة، فقد تم وضع إجراءات التشغيل الموحدة لإنشاء خطوط مباشرة مع نقاط الاتصال الخاصة بالوكيل الإداري في المقر لدعم الامتثال المؤسسي: تقوم وحدة الاستجابة للأزمات بقيادة الموقع الاستراتيجي وتنسيق السياسات والتوجيهات بشأن وظيفة الوكيل الإداري، مع التركيز بشكل خاص على التنسيق الشامل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بينما يقود مكتب الخدمات الإدارية الجوانب التشغيلية لوظيفة الوكيل الإداري لدعم التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي. ويشمل هذا الأخير إجازة أدلة عمليات الصناديق المشتركة الخاصة بكل بلد، وتقديم الدعم الاستشاري بشأن قضايا مثل اتفاقية الطرف المسؤول، وإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT) و ''HACT SharePoint''، وإدارة الأصول والمسائل القانونية. إن إدارة البرنامج الإنمائي على ثقة بأن هذه الأدوات الجديدة ستؤدي إلى زيادة مواءمة نهج التنفيذ فيما يتعلق بوظيفة الوكيل الإداري.

١٧ - وتحيط إدارة البرنامج الإنمائي علما بالاستنتاج المتعلق بإغلاق الصناديق، وستواصل بذل جهودها لإغلاق المشاريع التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي كمنظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة للأموال التي يقدمها مكتب الصناديق الاستئمانية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تعمل فيها بصفة وكيل إداري للصناديق المشتركة القطرية.

١٨ - تدرك إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية قيمة إضفاء الطابع الرسمي على مشاركته مع منظمات الأمم المتحدة الشريكة وممثلي الجهات المانحة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، لعقد اجتماع كلّ سنة على الأقل لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة الاتجاهات في التمويل والاستراتيجيات العالمية بشأن الطريق قدماً. ويتطلع المكتب بشكل خاص إلى إنشاء لجنة تضم العديد من أصحاب المصلحة، وسيتم وضع تفاصيلها والاتفاق عليها خلال الأشهر القادمة.

١٩ - تشير التوصيات إلى التطور المطلوب بالطريقة التي يتم بها تصميم وإدارة صناديق الأمم المتحدة المشتركة لكفالة توفير كل من الأداة التمويلية ويستطيع مكتب الصناديق الاستئمانية أن يستجيب على النحو الأمثل بشأن ازدياد الطلب والتوقعات. وتدعم إدارة المكتب والبرنامج الإنمائي هذه التوصيات، وتود أن توضح أنه - نظرا لطابع أصحاب المصلحة المتعددين لآليات التمويل المشتركة - فإن تنفيذ جميع التوصيات بشكل كامل ونجاحها يتطلب الدعم المقدم من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة.

المرفق

التوصيات الرئيسية واستجابة الإدارة

توصية التقييم ١

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشرع في حوار مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لزيادة الشفافية في استخدام الأموال في إطار سلسلة تقديم النتائج، وإظهار الميزة النسبية والقيمة فيما يتعلق بالأموال للأمم المتحدة بوضوح، يعززها الوجود القطري الطويل الأجل كشريك موثوق به مع الحكومة والمجتمع الدولي. وبغية المساهمة في هذا المسعى، ينبغي لمكتب الصناديق الاستئمانية تنقيح إطار التقارير والإبلاغ المالي والسردي التي تصدرها لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الثقة من قبل الجهات المانحة، والمساعدة على تعبئة الموارد، والمساهمة في تعزيز رؤية الأمين العام وجدول أعمال الإصلاح، بما في ذلك مضاعفة التمويل المشترك خلال السنوات الأربع القادمة.

استجابة الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية على هذه التوصية ويقدران أن التقييم قد يقرّ بالمكانة الهامة التي يشغلها التمويل المشترك للأمم المتحدة خلال العقد الماضي ضمن أدوات التمويل التابعة للأمم المتحدة، وما يتصل بذلك من أهمية زيادة فعالية وقيمة برامج الأمم المتحدة التي تدعمها الصناديق المشتركة.

ويشير تقرير الأمين العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقرار الجمعية العامة ذي الصلة L.52/٧٢ إلى البيئة المتغيرة بسرعة التي يجري في إطارها تصميم وإدارة الصناديق المشتركة. قد تحتاج الاتفاقات الحالية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بالصناديق المشتركة إلى التطوير لتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها وفقا لميثاق التمويل المقترح، بما في ذلك: (أ) الإبلاغ السنوي عن الدعم على نطاق المنظومة لأهداف التنمية المستدامة ونتائج على نطاق المنظومة (ب) الامتثال لأعلى معايير الشفافية الدولية المتعلقة بجميع المعلومات المالية. وفي إطار الهياكل المشتركة بين الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيبحث البرنامج الإنمائي الفرص المتاحة للإسهام في تعزيز الشفافية في استخدام الأموال في إطار سلسلة تقديم نتائج الصناديق المشتركة للأمم المتحدة.

في إطار اتفاقيات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الحالية بشأن الصناديق المشتركة، يستطيع مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء أن يلتزم بالفعل بما يلي: (أ) تعميم البيانات المعيارية المقترحة للأمم المتحدة بشأن ربط تدفقاتها المالية بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط والإبلاغ على مستوى الصندوق التابع لمكتب الصناديق الاستئمانية وعلى مستوى المشاريع؛ (ب) تهيئة بوابة الجيل التالي (البوابة ٢,٠) بحيث يمكن من خلالها عرض وتقديم المعلومات بشأن نتائج الصندوق على نحو أفضل (النتائج والنواتج، المخطط لها والمنجزة)؛ (ج) تحسين إمكانية تتبع موارد صناديق الأمم المتحدة المشتركة عن طريق تحسين نوعية البيانات مقارنة بما يجري نشره بالفعل من خلال المبادرة الدولية لشفافية للمعونة. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب الصناديق الاستئمانية مشاركة معرفته المكتسبة في هذا المجال مع اللجان التوجيهية للصناديق وأمانات الصناديق.

علاوة على ذلك، فإن مكتب الصناديق الاستئمانية مستعد ، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المشاركة، لإعداد مقترح إطار الإبلاغ المالي والسرد المنقح لمناقشته داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وإذا كان ذلك مقبولاً، فإنه يدعم وضع توجيهات مناسبة للأمم المتحدة. وكجزء من هذا التنقيح، فإن المكتب مستعد للدعوة إلى وضع معيار منسق لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم تقارير أكثر تواترا عن جميع المساهمات التي يتم تمريرها من خلال الصناديق المشتركة للأمم المتحدة. وتتوفر لدى المكتب بالفعل جميع النظم الفنية والداعمة (''UNEX'') لكي تتمكن منظمات الأمم المتحدة من تقديم تقارير عن النفقات كل ثلاثة أشهر على أساس غير رسمي، مع توافر قدرات الموظفين المتفانين لتقديم المساعدة.

الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدة (الوحدات) المسؤولة	التتبع[٢]	
			التعليقات	الحالة
١-١ البناء على الدعم الجاري المقدم إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نشر بيانات الأمم المتحدة الإنمائية من خلال المبادرة الدولية لشفافية المعونة، سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم الاستشاري إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الشفافية في استخدام الأموال في إطار سلسلة تقديم نتائج الصناديق المشتركة للأمم المتحدة.	حزيران/يونيه ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بأثر التنمية		
١-٢ تعميم معايير البيانات المقترحة للأمم المتحدة بشأن ربط التدفقات المالية للأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط والإبلاغ على مستوى الصندوق التابع لمكتب الصناديق الاستئمانية وعلى مستوى المشاريع.	التخطيط: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الإبلاغ: كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء		

(٢) يجري تتبع حالة التنفيذ في مركز تقييم الموارد.

١-٣ تهيئة بوابة الجيل التالي (البوابة ٢,٠) بحيث يمكن عرض وتقديم المعلومات المتعلقة بالنتائج على مستوى الصندوق والمشاريع (النتائج والنواتج، المخطط لها والمنجزة).	النصف الثاني من عام ٢٠١٩	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	التخطيط: خلال ١٢ شهرا بعد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن معايير البيانات.	
			الإبلاغ: خلال ٢٤ شهرا بعد اتفاق الأمم المتحدة بشأن معايير البيانات.	
١-٤ التأكد من إمكانية تتبع الموارد التي تمر عبر صناديق الأمم المتحدة المشتركة من خلال (أ) نشر بيانات عن الصناديق المشتركة سنوياً من خلال المبادرة الدولية لشفافية المعونة، بملء حقول المبادرة حسب الأصول من أجل المساهمين ومشاريع منظمات الأمم المتحدة المشاركة؛ (ب) وإدراج حقول المبادرة، حسب الاقتضاء، في اتفاقات المساهمة وإخطارات التحويل.	(أ) الربع الثالث من عام ٢٠١٩ (ب) في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	تحديد المواصفات (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) يليه بناء البرمجيات وبدء العمل في البوابة ٢,٠	
١-٥ إعداد مقترح لإطار الإبلاغ المالي والسرد المنقح لمناقشته داخل الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	الربع الثالث من عام ٢٠١٩ هو الإطار الزمني الطبيعي لنشر البيانات بشأن	

			تدفقات المعونة لعام ٢٠١٨.	
			يجب تضمين ذلك في خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.	

توصية التقييم ٢

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعو إلى اضطلاع الوكيل الإداري بدورٍ أقوى بكثير في رصد الوفاء بمعايير الجودة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من جانب اللجان التوجيهية المعنية ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة. وينبغي ألاّ يُكلف الوكيل الإداري بدعم تصميم الصناديق والبرامج فقط، وإنما أيضاً برصد ودعم الجودة التنظيمية في التنفيذ. ويجب على مكتب الصناديق الاستئمانية أن يشترط أن تشمل جميع اختصاصات الصندوق نظرية تغيير وإطار نتائج واضحَين كجزء من تصميم الصندوق من أجل تنظيم الإبلاغ. وينبغي للمكتب أن يتعامل مع منظمات الأمم المتحدة المشاركة لكل صندوق من الصناديق وأن يقدم الدعم وضمان الجودة فيما يتعلق بالامتثال للاختصاصات، المؤكدة في القبول الخطي للوكيل الإداري للصندوق.

استجابة الإدارة:

يوافق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء على هذه التوصية، ويوضحان أن التنفيذ الكامل يقع خارج نطاق اختصاصهما. وتقدر الإدارة أن التقييم قد أقرّ بالمكانة الهامة التي يؤديها تصميم الصناديق ذات الجودة العالية والتنفيذ القائم على النتائج لضمان إدارة قوية تستند إلى النتائج على مستوى الصندوق.

ويرد تعريف دور الوكيل الإداري في البروتوكول والاتفاقيات القانونية المعيارية الموقعة بين الوكيل الإداري ومُناصري الصندوق. وبسبب برنامج الحماية بين الوكيل الإداري ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة، فإن أي ''دور للدعم وضمان الجودة'' يتجاوز ما هو قائم في المهام الحالية التي يكلف بها البروتوكولُ الوكيلَ الإداري، ينبغي أن توافق عليه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشير تقرير الأمين العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ذي الصلة A/72/L.52 إلى بيئة الأمم المتحدة المتغيرة بسرعة التي يجري في إطارها تصميم وإدارة صناديق الأمم المتحدة المشتركة، بما في ذلك توسيع سلطة المنسق المقيم لضمان مواءمة التمويل المجمَّع المشترك بين الوكالات من أجل التنمية مع الاحتياجات الإنمائية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وسيقدم البرنامج الإنمائي وثيقة مناقشة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن مسألة النُهج المتعلقة بتعزيز الجودة في التصميم وأطر النتائج في سياق صندوق الأمم المتحدة المجمّع.

وفي إطار دوره الحالي المكلف به، توجد لدى مكتب الصناديق الاستئمانية بالفعل عملية تصميم وتقييم قوية للصناديق لضمان تصميم الصناديق بشكل جيد قبل قبول دور الوكيل الإداري، بما في

ذلك مديري حوافظ مكتب الصناديق الاستئمانية بخبرة إدارية واسعة وموضوعية تستند إلى النتائج. إلا أن مناصري الصناديق، مثل المنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين للصناديق على المستوى القطري ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة الرئيسية/الرائدة في الصناديق العالمية، مسؤولون عن استخدام خبرتهم في مجال البرمجة والسياق لاتخاذ التدابير الجوهرية في وضع نظرية التغيير وإطار النتائج.

وبالمثل، في أثناء تنفيذ الصندوق، تتولى لجان التوجيه والأمانات التقنية زمام القيادة في الرصد الموضوعي لأداء الصناديق. وينبغي أن تؤدي الأدوات المعززة التي يضعها مكتب الصناديق الاستئمانية إلى دعم أدوارها من خلال البوابة ٢,٠. إن مكتب الصناديق الاستئمانية على استعداد لمواصلة مشاركة المعرفة المكتسبة مع اللجان التوجيهية للصناديق وأمانات الصناديق المتعلقة بالموضوع.

وبصفته عضواً نشطًا للغاية في العديد من آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، فإن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء يتولى و (يشارك) في قيادة مسارات العمل التي تكفل وجود معايير الجودة لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك أن تكون الاتفاقات والتوجيهات القانونية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ثابتة ومحدثة على النحو المطلوب، وأن يقدم التدريب إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن يستمر العمل بمعايير البيانات المالية للأمم المتحدة في هذا المجال.

٢-١ سيقدم البرنامج الإنمائي وثيقة مناقشة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن النُهج/الأدوات/ النماذج المحتملة لتعزيز معايير الجودة في الأطر المشتركة لتصميم البرامج والنتائج.	نهاية عام ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بأثر التنمية	يجب تضمين ذلك في خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.	
٢-٢ استعراض، وإذا لزم الأمر تحديث قائمة الاستعراض الخاصة بتقييم الصندوق الاستئماني، ، لضمان التحقق من الجودة في عملية تصميم الصندوق، وخاصة من حيث نظرية تغيير وإطار نتائج واضحَين.	أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	اربط هذا بالإجراء الرئيسي ٩-١ في إطار التوصية ٩.	
٢-٣ تهيئة بوابة الجيل التالي (البوابة ٢,٠) بحيث يمكن عرض وتقديم المعلومات	النصف الثاني من عام ٢٠١٩	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	تحديد المواصفات (كانون الأول/ديسمبر	

المتعلقة بالنتائج على مستوى الصندوق والمشاريع (النتائج والنواتج، المخطط لها والمنجزة).			٢٠١٨) يليه بناء البرمجيات وبدء العمل في البوابة ٢,٠	
توصية التقييم ٣ قد ينظر البرنامج الإنمائي في بدء حوار مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنقيح سياستها ووثائقها لتعكس بشكل صحيح دور الوكيل الإداري من خلال الإشارة إلى أن مسؤوليته تقتصر على المسائل المالية وإدارة المشاريع، بينما تقع المسؤولية البرنامجية على عاتق سلطة المشروع المسؤولة (اللجنة التوجيهية أو منسق الشؤون الإنسانية) والمنظمة غير الحكومية المعنية. **استجابة الإدارة:** توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية، مع ملاحظة أنها لا يمكن أن تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن التنفيذ. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من المبادئ التوجيهية المحدثة واتفاق الأطراف المسؤولة بشأن وظيفة الوكيل الإداري في إطار الصندوق الإنساني، سينظر البرنامج الإنمائي في الشروع في حوار مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنقيح سياسة ووثائق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعكس دور الوكيل الإداري بالإشارة إلى أن مسؤولية الموظف الإداري تقتصر على المسائل المالية وإدارة المشاريع، أما المسؤولية البرنامجية فتقع على عاتق سلطة المشروع المسؤولة (اللجنة التوجيهية أو منسق الشؤون الإنسانية) والمنظمة غير الحكومية المعنية.				
٣-١ استناداً إلى السنة الأولى من الخبرة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية المحدّثة واتفاق الأطراف المسؤولة بشأن وظيفة الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية، تحليل مدى الاستصواب (وإطار زمني محتمل) لتناول مسألة إدارة مسؤولية الوكيل لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.	حزيران/يونيه ٢٠١٩	مكتب خدمات الإدارة ووحدة الاستجابة للأزمات، بالتشاور مع مكتب الصناديق الاستئمانية		
توصية التقييم ٤ ينبغي للبرنامج الإنمائي الإسراع في تنفيذ المبادئ التوجيهية المحدّثة التي وضعها واتفاق الطرف المسؤول بشأن وظيفة الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية (وتحديث إجراءات البرنامج والعمليات) لتعكس الإعفاء الخاص المطلوب لتوفير هذه الخدمات.				

استجابة الإدارة:

توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية وتود التأكيد على أن جهودها المتواصلة لمواءمة نُهج التنفيذ الخاصة بها بشأن وظيفة الوكيل الإداري قد أدت إلى تطوير عدد من الأدوات ومجموعة من الممارسات بين المقر ونقاط الاتصال الوطنية.

الأداة الأولى هي اتفاقية الطرف المسؤول التي أُطلقت على الصعيد العالمي في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتم تحديث إجراءات البرنامج والعمليات وفقاً لذلك. ولن ينطبق النموذج القياسي لاتفاقية الطرف المسؤول على الصناديق المشتركة القائمة على أساس الدول، والمتاحة الآن باللغتين الإنكليزية والفرنسية، إلا على أنشطة المشاريع التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي بصفة وكيل إداري. ونظراً لطبيعة جولات التخصيص، وبناء على النصيحة الرئيسية التي قدمها قادة فرق عمل وحدة الإدارة القطرية، فقد تحتاج بعض البلدان إلى إطار زمني أطول قليلاً لتنفيذ اتفاقية الطرف المسؤول.

وثانياً، فقد تم إطلاق إجراء تشغيلي موحد جديد يتعلق بإجازة الأدلة التشغيلية القطرية. وتحدد هذه الأدلة بالتفصيل أدوار ومسؤوليات البرنامج الإنمائي كوكيل إداري، الأمر الذي يؤثر بدوره على مساءلة المنظمة.

كما نظّم البرنامج الإنمائي حلقة عمل لجماعة الممارسين في نيسان/أبريل ٢٠١٨ كاستمرار لسياسته ودعمه التشغيلي للمكاتب القطرية بشأن كيفية إدارة وظيفة الوكيل الإداري.

٤-١ رصدُ تنفيذ المبادئ التوجيهية المحدّثة واتفاق الطرف المسؤول لوظيفة الوكيل الإداري عن كثب في إطار الصناديق الإنسانية والتصدي على وجه السرعة لأية مسائل قد تنشأ.	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	وحدة الاستجابة للأزمات ومكتب خدمات الإدارة		

توصية التقييم ٥

يجب على مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء تقييم المشروع التجريبي للمنظمة غير التابعة للأمم المتحدة لكي تتمكن المنظمات غير الحكومية من الوصول بشكل مباشر إلى الصناديق المشتركة للأمم المتحدة، واقتراح التعديلات اللازمة على توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (بما في ذلك إعداد الترتيبات الإدارية الموحدة والمذكرة المنقحة بشأن هذاه الطريقة)، لإمكانية نشرها كخيار تتَّبعه الصناديق الأخرى (لا سيما الصناديق الإنسانية والانتقالية) حيثما كان ذلك مناسباً.

استجابة الإدارة:

توافق إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية على هذه التوصية، مع الملاحظة بأن المكتب لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن التنفيذ الكامل. ويقوم المكتب بتقييم البرنامج التجريبي للمنظمة المشاركة غير التابعة للأمم المتحدة بهدف وصول المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر إلى الصناديق المشتركة

للأمم المتحدة ويقوم بتحديث سياساتها الداخلية وإجراءاتها وفق الدروس المستفادة. وبناء على خبرة مكتب الصناديق الاستئمانية حتى وقتنا هذا، يمكن استيعاب إدراج منظمة مشاركة غير تابعة للأمم المتحدة في صندوق معين مع إجراء تغييرات طفيفة فقط على الاتفاقيات القانونية المعيارية (مذكرة التفاهم والترتيبات الإدارية المعيارية) الخاصة بصندوق يقوم بإدارته مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء. وتمشيا مع الإجراءات الحالية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيقترح مكتب الصناديق الاستئمانية، حسب الاقتضاء، التعديل أو الاستثناء اللازم في الاتفاقات القانونية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لهيئة الرقابة المشتركة المعنية في صناديق الأمم المتحدة المشتركة للموافقة عليها.

٥-١ استكمال تقييم البرنامج التجريبي للمنظمة المشاركة غير التابعة للأمم المتحدة.	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨	مكتب الصناديق الاستئمانية		
٥-٢ وضع اللمسات الأخيرة للسياسات والإجراءات الداخلية المحدَّثة للمكتب من أجل المنظمة المشاركة غير التابعة للأمم المتحدة.	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨	مكتب الصناديق الاستئمانية		
٥-٣ تقديم اقتراح إلى فريق الرقابة الإدارية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لاستعراضه والموافقة عليه بشأن التعديلات الطفيفة المطلوبة في الاتفاقات والإجراءات القانونية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الخاصة بصناديق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي ترغب في استخدام ذلك كخيار.	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨	مكتب الصناديق الاستئمانية		

توصية التقييم ٦

يجب على مكتب الصناديق الاستئمانية أن يقدم معلومات عن الصناديق الجديدة المتاحة لجميع الأطراف المعنية. وينبغي أن يعمل المكتب على ضمان أن تصبح أي منظمة مشاركة محتملة على دراية بالفرص الجديدة، من خلال توفير تلك المعلومات في البوابة. علاوة على ذلك، ينبغي للمكتب أن

يشجع المنسقين المقيمين على إتاحة هذه المعلومات وإطلاع الأفرقة القطرية بنشاط على الصناديق الجديدة قيد المناقشة أو التي تم الاتفاق عليها، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن كل طرفٍ سيحصل على ''حصة''.

استجابة الإدارة:

توافق إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء على هذه التوصية، مع ملاحظة أن المكتب لا يمكن أن يكون مسؤولاً بالكامل عن التنفيذ. وتتوفر معلومات عن جميع الصناديق التي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية التي يتم رسملتها على البوابة الخاصة بالمكتب منذ إنشائه، ويشمل التقرير السنوي لمكتب الصناديق الاستئمانية معلومات عن جميع الصناديق التي يديرها المكتب، بما في ذلك الصناديق غير المرسملة. وسوف يستكشف مكتب الصناديق الاستئمانية السبل التي تمكنه من إتاحة معلومات عن الصناديق المشتركة العالمية الجديدة للأمم المتحدة ذات الصلة وذلك للمنظمات المشاركة المحتملة في وقت سابق، مستفيداً أيضاً من استخدام البوابة (Gateway 2.0) التي ستكون لها ميزات اتصال معززة.

وبالنسبة للصناديق العالمية الجديدة، يتولى مناصرو الصندوق (وكالات الأمم المتحدة الرائدة و/أو الأمانة العامة للأمم المتحدة لمبادرات الأمين العام) مهمة تحديد قضايا مثل المنظمات المشاركة. وبالتالي، لن يتمكن مكتب الصناديق الاستئمانية من مشاركة المعلومات بشكل رسمي إلا بعد قبوله رسمياً لإنشاء صندوق جديد بناء على اختصاصات متفق عليها. أما بالنسبة للصناديق القطرية، فإنه سيتعين على المنسق المقيم، الذي مُنح سلطة موسعة لكفالة مواءمة التمويل المشترك بين الوكالات من أجل التنمية أن يضطلع بإحاطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة.

٦-١ تهيئة الجيل التالي من البوابة (Gateway 2.0) لجعل الوصول إلى المعلومات الحالية والصناديق المعتمدة حديثاً أكثر سهولة بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية.	النصف الثاني من عام ٢٠١٩	مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	تحديد المواصفات (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) يليه بناء البرمجيات وبدء العمل في البوابة ٢,٠	

توصية التقييم ٧

ينبغي للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة، أن يبذل مزيداً من الجهود الرامية إلى إغلاق العدد المتراكم من مخصصات المشاريع القديمة المنجزة أساساً ولكنها لم تُغلق مالياً، ولا سيما في البلدان الأربعة التي يعمل فيها بصفة وكيل إداري للصناديق المشتركة القطرية.

استجابة الإدارة:

توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية وستواصل جهودها لإغلاق المشاريع التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي بصفة منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة للأموال المقدمة من مكتب الصناديق الاستئمانية، خاصة للبلدان التي يعمل فيها بصفة وكيل إداري للصناديق المشتركة القطرية.

٧-١ توفير الدعم والإشراف اللازمين للمكاتب القطرية المختارة، بحيث تقفل مالياً مشاريع البرنامج الإنمائي التي ينتهي تاريخها التشغيلي قبل عام ٢٠١٤ والتي مُوِّلت من مخصصات الصناديق المشتركة للأمم المتحدة، بحلول نهاية عام ٢٠١٨.	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨	المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي للدول العربية، بالتشاور مع مكتب الخدمات الإدارية/مكتب إدارة الموارد المالية، والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان والسودان.		

توصية التقييم ٨

ينبغي أن يبدأ مكتب الصناديق الاستئمانية عملية لإنشاء لجنة توجيهية تضم أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الشريكة وممثلي الجهات المانحة، تجتمع على أساس سنوي على الأقل لاستعراض التقدم ومناقشة الاتجاهات المتعلقة بالتمويل العالمي والاستراتيجيات المتعلقة بالمضي قدماً. وستعزز هذه الآلية مشاركة الشركاء وتعزز ثقة الجهات المانحة والمنظمات الشريكة في الآلية واستخدامها.

استجابة الإدارة:

توافق إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية على اقتراح إنشاء لجنة توجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين تتكون من منظمات الأمم المتحدة المشاركة وممثلي الجهات المانحة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين الذين سيجتمعون على أساس سنوي. وسيتم وضع تفاصيل إضافية حول اختصاصات وتكوين اللجنة في الأشهر القادمة.

٨-١ وضع مشروع مقترح للجنة التوجيهية المقترحة، يحدد مسؤولياتها وتكوينها وعلاقتها بآليات أصحاب المصلحة المتعددين الآخرين،	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨	مكتب الصناديق الاستئمانية بالتشاور مع المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي ومديرية مكتب الخدمات الإدارية		

مقترناً باقتراح لعقد أول اجتماع سنوي.				
٨-٢ الحصول على مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة بشأن مشروع الاقتراح ووضعه في صيغته النهائية وفقاً لذلك.	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	مكتب الصناديق الاستئمانية بالتشاور مع المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي ومديرية مكتب الخدمات الإدارية		
٨-٣ عقد الاجتماع السنوي الأول.	كانون الثاني/يناير ٢٠١٩	مكتب الصناديق الاستئمانية بالتشاور مع المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي ومديرية مكتب الخدمات الإدارية		

توصية التقييم ٩

ينبغي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء أن يضع مبادئ توجيهية وإجراءات لضمان استعراض الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين من أجل ''الجودة عند الدخول'' وإدماجها في عمليات تصميم الصناديق والتقييم وتخصيص الاعتمادات.

استجابة الإدارة:

توافق إدارة مكتب الصناديق الاستئمانية على هذه التوصية، مع ملاحظة أن المكتب لا يمكن أن يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن التنفيذ. ويمكن للمكتب أن يتحقق مما إذا كانت المبادئ التوجيهية والمعايير الحالية للأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد أُخذت في الاعتبار على النحو الواجب في عملية تصميم الصندوق. علاوة على ذلك، من خلال تعميم معايير البيانات المقترحة بشأن ربط التدفقات المالية للأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط والإبلاغ على مستوى الصندوق التابع لمكتب الصناديق الاستئمانية وعلى مستوى المشروع، ويمكن تنفيذ تدخلات التمويل ذات الصلة بأهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتتبعها بسهولة أكبر في المستقبل.

وتُدمَج عادة إجراءات قرارات تخصيص الأموال في دليل العمليات الخاص بالصندوق، وتقع مسؤولية التحضير لذلك على عاتق أمانة الصندوق المعنية. وتقع مسؤولية قرارات تخصيص الأموال الفعلية مرة أخرى على عاتق اللجنة التوجيهية وأمانة الصندوق. وفي حالات قليلة فقط، يستضيف مكتب الصناديق الاستئمانية أمانة أحد الصناديق.

٩-١ تحديث قائمة مراجعة تقييم الصناديق لتشمل نقطة تؤكد مراعاة توجيهات الأمم المتحدة ذات الصلة	أيلول/سبتمبر ٢٠١٨	مكتب الصناديق الاستئمانية	ربط هذا بالإجراء الرئيسي ٢-١ في إطار التوصية ٢.	

بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.				
٩-٢ المشاركة مع مكتب الصناديق الاستئمانية في لمحة عامة حول توجيهات ومعايير الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من حيث صلتها بأهداف وغايات التنمية المستدامة.	أيلول/سبتمبر ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج، وحدة القضايا الجنسية		
٩-٣ تعميم معايير بيانات الأمم المتحدة المقترحة بشأن ربط تدفقات الأمم المتحدة المالية بأهداف التنمية المستدامة في مجال التخطيط والإبلاغ على مستوى الصناديق والمشاريع لمكتب الصناديق الاستئمانية	التخطيط: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الإبلاغ: كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠	مكتب الصناديق الاستئمانية	التخطيط: في غضون ١٢ شهرا بعد اتفاق الأمم المتحدة بشأن معايير البيانات الإبلاغ: في غضون ٢٤ شهرا بعد اتفاق الأمم المتحدة بشأن معايير البيانات	